رئيس الجمهورية، مشيراً إلى السياسات الخارجية لحكومة «الوفاق الوطني»:

هدفنا دعم التجّار وإزالة الحواجز وتعزيز العلاقات مع دول الجوار

قال رئيس الجمهورية، مسعود بزشكيان، في إشارة إلى السياسات الخارجية لحكومة "الوفاق الوطني": إن هدفنا هو تحسين التجارة، ودعم التجار والمنتجين والمصدرين، وإزالة الحواجز، وتعزيز العلاقات مع دول الجوار.

وأوضح الرئيس بزشكيان، أمس الإثنين، خلال اجتماع مجلس تنسيق نواب رئيس الجمهورية: الآن وقد أصبحنا مسؤولين عن إدارة البلاد، فإننا نتخذ خطوات حاسمة لمكافحة الفساد الاقتصادي لخلق الظروف الملائمة لتحسين مستويات معيشة الشعب.

وأضاف: إن الأنشطة المنسقة والمتآزرة لتحسين الوضع الاجتماعي والتفاعل واللغة المشتركة هي المفاتيح الرئيسية لحل المشكلات؛ مبيّناً أن تحقيق التفاهم واللغة المشتركة لتحقيق القدرة على تصحيح أوجه القصور وتحسين الظروف هو مبدأ مهم.

وأكد الدكتور بزشكيان: إن تحقيق فهم مشترك ولغة موحدة لتمكيننا من تصحيح أوجه القصور وتحسين الأوضاع هو مبدأهام، وأنا على ثقة بأن جميع مشكلات البلاد ستُحل من خلال التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة،

وقال: تساهم الوحدة والتماسك والتعاطف في المجتمع في تعزيز فعالية القرارات؛ ولتحسين مستوى معيشة الشعب، تُعتبر مراعاة الحقوق والعدالة والإنصاف، واتباع السياسات التي يُعلنها قائد الثورة الإسلامية، مبادئ أساسية.

ضرورة تجنب العمل الموازي

وفي جزء آخر من خطابه، خاطب رئيس الجمهورية مساعديه، مُؤكّداً على ضرورة تجنب العمل الموازي ومنع التداخل في تنظيم الأنشطة، وأمر قائلاً: يجب أن تكون آلية تحريك الأمور والإشراف عليها ودعم الوحدات فعّالة بما يُحفز الحركة في جميع القطاعات والوزارات، لذا من الضروري مراجعة مهام هذا المجلس وإجراءاته وتحديثها بمزيد من التفاعل والتنسيق. وأضاف: في سبيل حل المشكلات ومعالجة أوجه القصور، يجب علينا أولًا السعي لحل مشكلاتنا وقضايانا الداخلية. فالحكومة هيكل شامل للقطاعات، ما يعني أن جميع العمليات والهياكل في الوزارات تمر عبر الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر. لذلك، ولإدارة الهياكل والعمليات على النحو الأمثل، يجب أن نعتمد على مبادئ واستراتيجيات علمية وخبرات ناجحة.

لإدارة الهياكل والعمليات على النحو الأمثل، يجب أن نعتمد على مبادئ واستراتيجيات علمية وخبرات ناجحة

وأوضح رئيس الجمهورية ثلاثة مبادئ إدارية هامة وخبرات عالمية، مشيراً إلى أن تقييمًا عالميًا استند إلى تجارب ٤٠ دولة حول العالم كشف عن وجود ثلاثة مبادئ مشتركة في جميع الإصلاحات الناجحة، وهي: "المسؤولية"، و"نوع العمل"، و"المساءلة". كما أشار إلى أنه من بين الاستراتيجيات الخمس المعروفة، تم تطبيق اثنتين أو ثلاث منها على الأقل في آن واحد، ويجب على جميع وحداتنا ومؤسساتنا إدارة عملياتها وفقاً لهذه المبادئ.

وفي معرض شرحه للاستراتيجيات الإدارية، قال: بطبيعة الحال، ولتنسيق الاستراتيجيات القائمة على المبادئ والتكيف معها، ينبغي أن تُبنى المدفوعات على الأداء في نظام التخطيط والميزانية. إضافةً إلى ذلك، ولتقليل الضغوط على الحكومة، ينبغي خصخصة بعض الشركات وبعض الأنشطة قدر الإمكان، على أن تراقب المؤسسات الحكومية أداء هذه الشركات الخاصة. كما يُعدّ إلغاء القوانين واللوائح المُرهِقة جزءًا من التدابير التي ستُسهم في تحسين مستوى الأداء وجودة تقديم الخدمات.

وأشار الرئيس بزشكيان إلى ضرورة قيام أعضاء الحكومة بدراسة معمقة للمهام والأهداف والسياسات والأولويات، وأمر بتلخيص هذه العملية برمتها ومراجعتها، مضيفاً: يجب أن تتوافق بنود التنفيذ مع السياسات العامة للنظام، وتوجيهات سماحة قائد الثورة، وسياسات الحكومة.

سياسات حكومة «الوفاق الوطني»

وفي إشارة إلى السياسات الخارجية لحكومة الوفاق الوطني، قال الرئيس بزشكيان: إن هدفنا هو تحسين التجارة، ودعم التجار والمنتجين والمصدرين، وإزالة الحواجز، وتعزيز العلاقات مع دول الجوار. أمّا في الشؤون الداخلية، فإن الشعب ومعيشته وتحسين جودة الحياة يمثلان أيضاً من أولويات قراراتنا. ومن بين التدابير المتخذة في هذا الصدد تنفيذ الخطة الموجهة نحو الجوار وتفويض الصلاحيات للمحافظين. وأضاف: ينبغي على كل مساعد من مساعدي رئيس الجمهورية التعاون والتنسيق البنّاء فيما بينهم بطريقة متخصصة وفعّالة حتى نتمكن من تنفيذ المشاريع الضخمة التي حددناها للبلاد.

وفي مستهل هذا الاجتماع، قدّم النائب الأول لرئيس الجمهورية، محمد رضا عارف، ملخصًا وإجراءات مجلس تنسيق مساعدي رئيس الجمهورية، وصرح قائلاً: إن الغرض من تشكيل هذا المجلس هو تقديم آراء استشارية بشأن المسائل الرئيسية والهامة إلى رئيس الجمهورية، والمساعدة في تحقيق الحكم الموحد، وتسهيل تنفيذ السياسات، وتعزيز النهج المشترك بين القطاعات، ومواءمة سياسات وبرامج الحكومة.

بفضل موقعها الفريد على سواحل مَكْران ومجاورتها للمياه الدولية

منطقة تشابهار الحرّة ؛ حلقة إيران المفصلية في سلسلة التجارة العالمية

الوفاق/ تحوّلت منطقة تشابهار الحرة، بفضل موقعها الفريد على سواحل مكران ومجاورتها للمياه الدولية، إلى أحد أهم مراكز التنمية الاقتصادية والترانزيت في البلاد؛ وبفضل حزمة التسهيلات والحوافز الاستثمارية، تُعدّ حلقة أساسية في سلسلة التجارة الإقليمية والعالمية.

وتُعدّ تشابهار أقرب موانئ إيران إلى أسواق آسيا الوسطى وأفغانستان، كما تتمتع في الوقت نفسه بإمكانية الوصول إلى دول جنوب آسيا ذات الكثافة السكانية العالية والنمو المتسارع، ولا سيما الهند وباكستان. ويُشكّل هذا الامتياز، إلى جانب وقوعها على أقصر وأكثر المسارات أمانًا نحو الأسواق العالمية، فرصة استراتيجية لإيران من أجل الحضور الفاعل في الاقتصادين الإقليمي والدولي.

وتبلغ مساحة منطقة جابهار الحرة ٨٢ ألف هكتار في جنوب شرق إيران وعلى سواحل مكران، وتُعدّ من أهم الطاقات المتاحة لتطوير التجارة والصادرات. وفي هذا الإطار، أُضيفت مدينة جابهار وميناء الشهيد بهشتي والشهيد كلانتري، إلى جانب خمسة آلاف هكتار من المنطقة المتصلة بالنقطة الحدودية بين إيران وباكستان تحت مسمى المنطقة المنفصلة «ريمدان»، إلى نطاق منطقة تشابهار الحرة، بهدف توفير البنى التحتية اللازمة لتحقيق أهدافها وبرامجها. ويؤدي تموضع منطقة تشابهار الحرة في أكبر ميناء محيطي في إيران وخارج مضيق هرمز إلى تأمين وصول مستقر وآمن إلى طرق النقل البحري العالمية، كما يرسّخ موقع تشابهار بوصفها نقطة وصل لممر شرق إيران نحو المياه المفتوحة.

ومن المزايا الحصرية لمنطقة تشابهار الحرة، الارتباط متعدد الوسائط في النقل البحري والبري والجوي، وسهولة الوصول إلى الوقود الأحفوري ومواد البناء والموارد المعدنية المتنوعة في شرق البلاد، إضافة إلى القرب من أكبر مصادر الطاقة في الخليج الفارسي. وقد وفّرت هذه المقومات مجتمعة أرضية مناسبة لتطوير الصناعات الكبرى والبُنى التحتية والصناعات الموجّهة للتصدير.

حوافز وتسهيلات قانونية خاصة بالمستثمرين

تتمتع منطقة تشابهار الحرة بقوانين وأنظمة خاصة وفّرت ظروفًا استثنائية لجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية، من بينها إتاحة تملك مئة في المئة من أسهم الشركات للأجانب، وضمان الاستثمارات وفق قانون تشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية، وإمكانية تحويل كامل رأس المال والأرباح إلى خارج البلاد.

كما تشمل الامتيازات إعفاءً ضريبيًا كاملًا على الدخل والثروة لمدة ٢٠ عامًا مع إمكانية التمديد، وإعفاء استيراد الآلات والمواد الأولية للوحدات الإنتاجية من الرسوم الجمركية، وحرية تصدير المنتجات المصنعة من دون الخضوع للأنظمة العامة للصادرات والواردات. وتُمنح المنتجات الصناعية في المنطقة الحرة عند دخولها إلى البرّ الرئيسي إعفاءً جمركيًا يعادل نسبة القيمة المضافة الناتجة عن استخدام المواد الأولية المحلية. كما تشمل المزايا قوانين عمل مرنة، وإمكانية تشغيل عمالة أجنبية بنسبة تصل إلى ١٠ ٪، والاستفادة من التسهيلات المصرفية، وإمكانية تأسيس بنوك وشركات تأمين محلية وأجنبية أو فروع لها، إضافة إلى إصدار تأشيرات دخول لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد للمستثمرين الأجانب.

التسهيلات المينائية والتجارية في ميناء تشابهار

في المجال المينائي واللوجستي، توفّر منطقة تشابهار الحرة حزمة متنوعة من الخصومات والتسهيلات، من بينها تخفيض تكاليف التخزين والمعدات المينائية للحاويات الوافدة بحرًا، وتخزين البضائع التصديرية والترانزيتية، وخدمات النقل من المصدر وخدمات الوكالة وما بعد البيع بنسبة ١٠ ٪ من قيمة البضائع.

كما تشمل المزايا إعفاءً ضريبيًا لمدة عشرين عامًا لجميع الأنشطة الاقتصادية، وإعفاءً من رسوم التخزين لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر، وتقديم تسهيلات للاستيراد التجاري، وتعويض فروقات تكاليف النقل، وإصدار شهادات المنشأ وإيصالات تخزين قابلة للتداول ومعتمدة من الجمارك، وعدم اعتبار البضائع متروكة داخل المنطقة الحرة.

آفاق تطوير منطقة تشابهار الحرّة

يُعدّ الارتقاء بمكانة منطقة تشابهار الحرة وتحويلها إلى محور رئيسي للنقل والترانزيت في إطار تنمية محور شرق البلاد، وربطها بشبكة السكك الحديدية والغاز الوطنية، وإمكانية إنشاء صناعات تحويلية مع بدء نشاط الصناعات الثقيلة مثل البتروكيمياويات والصلب، وبناء الصناعات التصديرية، مثل تجميع السيارات والمعدات الإلكترونية.

إلى جانب ذلك، فإن الوصول إلى المنتجات الزراعية كالتمر، والموارد المعدنية مثل الحجر الجيري والغرانيت، والقدرات السياحية الساحلية، والاحتياجات التحتية والتعليمية والخدمية، بما في ذلك إنشاء الجامعات والمراكز الفنية والمهنية والخدمات المالية والاستشارية الدولية، جعلت من تشابهار واحدة من أكثر المناطق تنوعًا في فرص الاستثمار على مستوى البلاد.

تشابهار؛ بوّابة ربط إيران بالاقتصاد العالمي ومحور تنمية شرق البلاد

وفي هذا السياق، أكد رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لمنظمة منطقة تشابهار الحرة، أن منطقة تشابهار الحرة لم تعد مجرد ميناء تجاري، بل تُعرَّف اليوم بوصفها بوابة ربط إيران بالاقتصاد العالمي ومحور تنمية شرق البلاد.

وقال محمد سعيد أرابي: إن مجموعة من المزايا الجغرافية والقانونية والميناءية اجتمعت في تشابهار على نحو نادر، ما جعلها مقصدًا آمنًا وجاذبًا للمستثمرين المحليين والأجانب.

وأشار أرابي إلى أن الإعفاءات الضريبية طويلة الأمد، وإمكانية الملكية الكاملة للمستثمرين الأجانب، وحرية تحويل الأرباح، تعكس إرادة جادة في جذب الاستثمارات وتسهيل النشاط الاقتصادي في هذه المنطقة.

وأضاف: أن الربط السككي، وتطوير البنى التحتية للطاقة، وإطلاق الصناعات الثقيلة والتحويلية، وبناء مطار دولي، تمهّد الطريق لتحويل جابهار إلى قطب إقليمي في مجال اللوجستيات والترانزيت.

وشدد المدير التنفيذي على أن تشابهار فرصة استراتيجية ليس لإيران فحسب، بل للدول المجاورة والأسواق الإقليمية، مؤكدًا أن منظمة المنطقة الحرة ترحب بجميع المستثمرين وتدعم مشاركتهم في تنمية هذه المنطقة.

منطقة تشابهار الحرّة تمتلك حزمة متكاملة من حوافز الاستثمار والتشغيل

وأوضح أرابي: أن منطقة تشابهار الحرة، بفضل أنظمتها الخاصة والمسهّلة، تُعدّ من أكثر مناطق البلاد جاذبية للاستثمار والإنتاج والتشغيل، وتوفّر إطارًا قانونيًا متميزًا للفاعلين الاقتصاديين. وأضاف: أن المنطقة تتيح الوصول إلى عمالة ماهرة ومنخفضة التكلفة، مع تطبيق أنظمة خاصة في مجالات العمل والتأمين والضمان الاجتماعي، ما يؤدي إلى خفض ملموس في تكاليف الإنتاج.

وأكد أرابي أن المنتجات المصنعة في المنطقة تُصدَّر من دون رسوم جمركية، وأنه وفق قانون القيمة المضافة يمكن إدخال المنتجات إلى البرّ الرئيسي بنسبة تصل إلى ١٠٠ ٪ من حجم الإنتاج. وأشار إلى أن جميع الأنشطة الاقتصادية في منطقة تشابهار الحرة تتمتع بإعفاء ضريبي لمدة عشرين عامًا في جميع المجالات، مع حرية الشراكة الكاملة مع المستثمرين الأجانب.

وأوضح أن من أبرز الضمانات القانونية، ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة ١٠٠ ٪ للمنشآت المقامة على الأراضي المستأجرة، وامتلاك كامل أسهم الشركات المسجّلة، وحرية تحويل العملة ورأس المال والأرباح إلى خارج البلاد.

وختم أرابي بالقول: إن دعم وضمان الاستثمارات الأجنبية، والسماح بتأسيس البنوك وشركات التأمين الأجنبية، وتطبيق أنظمة خاصة في مجالات التصدير والاستيراد والجمارك، وعدم الحاجة إلى تأشيرة دخول وسهولة الإقامة للأجانب، جعلت من تشابهار بيئة آمنة وتنافسية للاستثمار الدولي، مؤكدًا استعداد منظمة المنطقة الحرة لمواكبة المستثمرين في جميع مراحل تنفيذ مشاريعهم.

مسؤول: جميع الأنشطة الاقتصادية في منطقة تشابهار الحرّة تتمتع بإعفاء ضريبي لمدة ٢٠ عامًا في جميع المجالات، مع حرّية الشراكة الكاملة مع المستثمرين الأجانب